

أهل الشام

ريورتاج

عام جديد من المعاناة لاهالي محافظة الحسكة في تامين التعليم الحكومي لابنائهم، مع جهود حكومية كبيرة لاستيعاب الطلاب، في ظل استمرار «الإدارة الذاتية» الكردية بتطبيق مناهجها، فيما عادت اغلب المدارس الخاصة لفتح ابوابها. تطبيقاً لاتفاق شفهي مع «الإدارة»

أزمة مدارس الحسكة مستمرة

البحث عن «منهاج الحكومة»

الحسكة – إيهـم مـرعـي

نحو منزلها من جديد. حال فوزية هي حال الالف من اهالي الحسكة، بعد أن سيطرت «الإدارة الذاتية» على غالبية المدارس، ومنعت تدريس المنهاج الحكومي، وهو ما جعل الاهالي يبحثون عن أي طريقة لإيصال أبنائهم إلى مدرسة تدرّس حتى انتهاء دوامهم لتعاود مسيرها

تزدحم ساحة الرئيس حافظ الأسد وسط المدينة في موعد انصراف الطلاب وبدء الدوام المسائي، حيث يتحرك الطلاب باتجاه أحيائهم باستخدام كل ما يتيسر لهم من شاحنات أو «سرافيس» أو دراجات نارية. هذه الرحلات اليومية من الأحياء باتجاه وسط المدينة، دفعت

أنا خالد إلى التخلي عن عمله في الشحن وتجهيز شاحنته بغطاء حماية، لتتحول إلى الية ينقل فيها يومية عشرات الطلاب من حي غويران باتجاه وسط المدينة. تقصد ريم الطالبة في الصف السادس، يومياً «مدرسة إدوار إيواس» في حي المحطة، قادمة من حي الناصرة، بعد أن أغلقت تباعا ثلاث مدارس كانت تقصدها. تقول الطفلة لـ«الأخبار»: «كلّما أغلقوا مدرسة، انتقل إلى أخرى... حتى لا أكون جاهلة وأسيئة». العديد من الطلاب غادروا مناطقهم التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» للالتحاق بمدارس تُعلّم المنهاج الحكومي. تشرح المعلمة فاطمة معاناة المعلمين مع تزايد عدد الطلاب: «قبل الحرب لم يكن يزيد عدد الطلاب في الشعبة الواحدة على 40 في أقصى الحالات، وإذا أصبح 41 كُنّا نقسمها إلى شعبتين... اما اليوم، فأدريس 86 طالباً في شعبة واحدة»، وتضيف: «مستقبل جيل كامل بات مهدداً بالضياء، ونذكر أن مسؤوليتنا الحفاظ عليه».

هذه المشاهدات جزءٌ يسير مما تعيشه مدينة الحسكة من أزمة حقيقية، في ظل تقلص عدد المدارس التي تديرها الحكومة بعد سيطرة «الإدارة الذاتية» على المدارس الثانوية هذا العام. إذ فرضت الأخيرة منهاجاً مغايراً للمعتمد من قبل وزارة التربية بشكل تدريجي، من خلال فرض دروس باللغة الكردية للطلاب الأكراد في نهاية عام 2012، قبل أن تطلق منهاجاً خاصاً بها من الصف الأول إلى الخامس في عام 2013، وحتى الثامن في عام 2015. وفي العام الماضي أدخلت منهاجاً مغايراً حتى الصف التاسع وطبقته هذا العام على طلاب الصف العاشر.

بلغ عدد المتسربين من التعليم 161600 طالب

وسبب فرض هذه المناهج حركة تسرب كبيرة بين الطلاب، وتدني عدد المدارس التي تديرها مديرية التربية الحكومية إلى 407 العام الثالث من أصل 2423 مدرسة، فيما بلغ عدد المتسربين من التعليم 161600 طالب، وهي أرقام مرشحة لارتفاع هذا العام.

لا مستقبل لمنهاج «الإدارة الذاتية»

بينما تقف مريم مع باقي الاهالي أمام أبواب «مدرسة أبي ذر» في انتظار طفلها، تقول: «أبي يومياً من حي العزيزية لتأمين التعليم لأطفالي... لا أتق بمنهاج غير منهاج الحكومة السورية، فلا مستقبل أبداً إلا له». يوافقها خالد بالقول إن «منهاج الإدارة الذاتية غير معترف به محلياً ولا دولياً، لذلك لن أوظف أبنائي بدراسته، حتى ولو اضطررت إلى السفر إلى محافظة أخرى، لأضمن مستقبلهم». ورغم انخفاض عدد المدارس التي تديرها الحكومة في أحياء قليلة في مدينتي القامشلي والحسكة، وبعض القرى في ريفي المدينتين، اتخذت مديرية التربية الحكومية إجراءات لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، ومنح الطلاب غير القادرين على الوصول إلى المدارس الحكومية، طرقاً أخرى للتعلّم. وتشرح مديرة التربية في



يتحرك الطلاب نحو احيائهم باستخدام كل ما يتيسر لهم من شاحنات أو «سرافيس»، أو دراجات نارية (الأخبار)

تحقيق

عن مدينة الأشباح الحالية: «وين أيام الخير يا داريا؟»

قوائم يومية تنظّم عملية دخول اهالي داريا إلى مدينتهم الموحشة، بما يكفل توثيقاً موثقاً لحقوق الاهالي وملكياتهم. الحكومة ممثلة برئيسها حضرت في المدينة خلاله انتخابات المجالس المحلية وسط نزاييد شكواها الاهالي، وحتى اليوم، لا تزال الانقاض والحرائب أوّل ما يستقبل المائدين إلى منطقة الفرث الالي ومحيطه، كما لو ان السوريين لم يهألوا طوالم العام الذي مر لعماك التاهيل والترميم عبر متطوعين وعمال البلدية

العام الدراسي، ولا مصلّون في تلك الجوامع التي جرى الاستعمال في ترميمها. وفي وصف انق، لا حياة في المدينة التي لا تزال خالية من أهلها. العملية الانتخابية سارت في داريا على «نوق» دمشق الرسمية، بحضور رئيس الوزراء عماد خميس ولخيف من أعضاء حكومته، وبحضور محافظ ريف دمشق ورئيس مجلس مدينة داريا. وأجرى المسؤولون عملية الاقتراع في المدينة وسط خشود شعبية في رسالة سياسية تشي بـ«عودة المياه إلى مجاريها» بين المواطنين والدولة. استمع بعض الرسميين إلى شكاوى جمع من الاهالي الحاضرين، ومُنحت وعود بحل كل المشاكل العالقة.

ركام... وبطاقات دخول

في مطلع الشهر الجاري، أعلن رئيس مجلس المدينة تصديق العقد الخاص بتنفيذ مدخل داريا بتكلفة مليار ليرة سورية. لا تخافر بين كلامه والصورة الصحالية المتخمة بسرعة ترحيل الانقاض من الشوارع الرئيسية، والركام الذي يغطي بعض الشوارع الفرعية والأحياء الأبعد عن المدخل الرئيسي. عام مضى إذاً، ولا تزال داريا «مدينة أشباح». وإذا يُسأل عن السبب، فإن كل جهة تضع اللوم على الأخرى، فالبلدية تنشر كل بضعة أيام قوائم لأسماء لا تتجاوز الـ 500 من الاهالي النازحين عن المدينة لمنحهم بطاقات دخول بهدف تفقد منازلهم وأحيائهم. وبينما تُوجّه اصابع الاتهام في تأخير عودة الاهالي نحو الجهات الأمنية، فإن الشؤون الخدمية ليست اختصاصاً أمينياً بأي حال. ولن

داريا – مرجم ماشي

صناديق انتخابية ستة أحدثت في داريا، اتخذت من جوامع ومدارس تم تاهيلها خلال أشهر الصيف مغار لها. ولكن، لا المدارس احتضنت طلابها مع بدء

لا تخفي المرأة فرحتها بالإعلان عن العودة بعد فراق طويل سببته سيطرة «حكّام المدينة» السابقين من مستدرك قاتلة: «فرحتنا بالأول، بس وين أيام الخير يا داريا».

عشرات من الاهالي ينتظرون بالتزامن مع كل إعلان عن توزيع بطاقات الدخول على عدد من العائلات، وقد حمل كلّ منهم أوراق إنبات الملكية ودفتر العائلة أو بياناً عائلياً. بعضهم لم ينشر اسمه، لكنه مضى على أمل غريب، بأن تنمر رجاءاته للمعنيين بالسماح له بالدخول عبر المدخل المفتوح على «المحلّق الجنوبي»، اعتذارات البلدية متواصلة، كما تأكيداتنا أن «لا علاقة لها بالأسماء أو ترتيبها أو تعديلها، بل هي معنية بنشرها فحسب». وعليه، يمنع الدخول حالياً لمن لم يرد اسمه في القوائم. لكنّ البلدية أعلنت أن مرحلة تنظيم الدخول ستنتهي قريباً، ليمكن أي كان من الدخول إلى المدينة، بما يكفل دخول حوالي تسعة الاف شخص خلال أقل من شهر. ومع اعتراض البعض على إجراء انتخابات مجلس المدينة الخالية من اهله، فإن التأكيدات الرسمية شددت على قدرة أي مرشح من المدينة على الحصول على أوراق الترشح خلال يوم واحد، وسط تسهيلات منحت للراغبين في الترشح من داريا. وبكل الأحوال، فقد قوبلت عملية الاقتراع في المدينة بتفاعل منخفض، كما كان متوقعاً، ومع انتهاء «العرس الديموقراطي» عادت المدينة إلى وحشتها.

اعلنت البلدية ان مرحلة تنظيم الدخول ستنتهي قريباً

التصدير مستمر: السعودية وتركيا وأميركا وجهات للبضائع السورية!

مباشرة للملاحظة منتجات لا تتوافر إلا في مناطق خارج سيطرة الدولة السورية. يوضح محمد أنّ «المزارعين في تلك المناطق ما زالوا يتعاملون مع تجار في مناطق سيطرة الحكومة، فهم يبيعون لأفضل سعر معطى وفقاً لعلاقات قديمة»، ويضيف: «طبعاً، نحن نراعي اللائحة الحكومية الخاصة بالمنتجات الممنوع تصديرها حفاظاً على الأمن الغذائي». يضم «اتحاد المصدرين» نحو خمسة آلاف مُصدّر، كثير منهم أصحاب منشآت زراعية ومشاعل نسيج (صغيرة ومتوسطة)، ولا وجود لهـ«الحيتان» بينهم، بل يسعون معاً إلى تشكيل جسم تصديري برتبة «حوت» بلعني الإيجابي، بطبيعة الحال. لم يخرج «السلوك الحكومي» عن المجهود، وسارع «السؤولون» إلى التقاط الصور مع المصدّرين أثناء توقيع عقودهم مع «معرض دمشق الدولي» ليبدو ذلك «إنجازاً» للجميع. «أين كنتم قبل نجاحهم؟» هذا أول ما يتوارد للذهن. يترايد الحديث في أزقة المنظمات الاقتصادية العالمية عن التصدير بوصفه «أملاً للاقتصاد السوري»، فمثلاً توقع تقرير صادر عن «ايكونوميست» أن تنبض الزراعة التصديرية والسياحة بجزء ضخم من اقتصاد البلاد، وأضعف إتيامها قبل الصناعة (التي لا تحظى بدورها باهتمام ودعم حكومي رغم كل المناشدات).

أوراق اقتصادية

نسريرت زربق

هناك من يستमित وراء الكواليس جاهداً لدفع عجلة التصدير السورية، وتسريع وتيرة دورانها. تقول: تسريع، لا «إعادة تشغيل»، لأنّ هذه العجلة دارت بالفعل بعد توقف عابر فرضته الضغوط والعراقيل من عقوبات خارجية استهدفت القطاع المصرفي وغيرها. سيبدو مفاجئاً للكثيرين اكتشاف بعض الجهات التي صُنّرت البضائع السورية إليها في خلال السنوات الماضية. السعودية مثلاً حلّت في المرتبة الثانية بعد لبنان، فيما جاءت تركيا في المرتبة الثالثة، ولم تخرج الولايات المتحدة من القائمة، فأحتلّت المرتبة الرابعة والعشرين فيها! «قيمة عقود التصدير تفوق الـ 7 مليار دولار سنوياً، وليست 700 مليون دولار كما جاء في الأرقام الرسمية»، بحسب تائكيدات «خازن اتحاد المصدرين السوريين» إياد محمد، يعزو محمد الأمر إلى «اقتصاد الظل» الذي لا تظهر فيه أرقام الاستيراد الحقيقية إذا ما أدرجنا التهريب وخطوطه في هذا الإطار. ولا أرقام التصدير السورية الحقيقية أيضاً. عقود التصدير التي أعلن إبرامها في «معرض دمشق الدولي» كانت معدة مسبقاً، وبناءً عليها وُجّهت الدعوات إلى ألف رجل أعمال بغية إتمام الحكومي فيها».